

معهد الحقوق، جامعة بيرزيت

دعوة لتقديم أوراق بحثية

8 حزيران 2014

مشروع بحثي حول

الحقوق السياسية في فلسطين

بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وآفاق المصالحة

تقديم:

إن حقوق الإنسان بأبعادها المختلفة التي أخذت تبدو في العقود الأخيرة على الساحة العالمية، وكأنها حبل النجاة لإنسانية عانت وتعاني مما لا يعد من الأهوال والانتهاكات، أصبحت أكثر الكلمات تداولاً في مجال النشاطات العالمية والمحلية، وحولها تعقد الندوات وتنتشر المؤلفات والبحوث، وتتجلى بها دساتير العالم في ديباجاتها ونصوصها الأولى.

حظيت حقوق الإنسان، وبخاصة حقوقه السياسية باهتمام دولي وإقليمي ومحلي لضمان حمايتها من التعسف والاضطهاد وعدم انتهاكها، فضلاً عن أهميتها البالغة والتي تتمثل في كونها من بين الركائز التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة. كما تعتبر من الموضوعات التي تثير جدلاً واسعاً في أوساط الفقه المقارن، ذلك أن مضمون هذه الحقوق يتصل اتصالاً وثيقاً بالحقوق الإنسانية اللصيقة التي يربعاها المجتمع الدولي، وهي تعبر لجهة تضمينها في الدساتير الوطنية عن طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي لمجتمع ما، وتؤثر لمستوى الممارسة الحضارية لسلوك الدولة تجاه مواطنيها، وهو ما يستدل عليه من خلال ما تقره الدساتير من مبادئ ترعى حقوق الإنسان وحرياته رعايةً تتيح له أن يكون عنصراً بنّاءً في المجتمع.

وتحتل الحقوق السياسية بعالم اليوم أهمية كبيرة؛ لكونها تفسح المجال للأفراد بالاشتراك بممارسة السلطة وتجعلهم مصدرراً للسيادة في الدولة، ونظراً لكونها -كغيرها من حقوق الإنسان وحرياته- تتعرض للانتهاكات والتجاوزات من قبل السلطات العامة في الدولة، واستجابةً لأهميتها، فقد تم التأكيد عليها من خلال النص على هذه الحقوق ضمن العديد من المواثيق الدولية والإقليمية، ودساتير الدول المقارنة.

وبالرغم من الاهتمام الدولي والمحلي بها، إلا أن بعض البلدان تنتكر لهذه الحقوق، بل تنتهكها جهاراً، وتقوم السلطة الحاكمة فيها بتفسيرها حسب أهوائها وبما يخدم مصالحها، وقد يرجع هذا إلى أنه في مقدمة هذه الحقوق

تبرز كلمة الحرية التي تقض مضاجع الحكومات الشمولية، فمعظم هذه الحقوق مهدورة من قبل حكومات أغلب بلدان الوطن العربي، لا سيما تلك البلدان التي كانت ساحةً للعنف ولثورات شعبية عديدة، وإن كانت تلك الحقوق مثبتة في دساتيرها، إلا أنها لا تغدو كونها حبر على ورق.

وإذا عرجنا على المنظومة القانونية الفلسطينية نجد بأن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 جاء على شاكلة العديد من الدساتير التي نصت على الحقوق السياسية، حيث اشتمل الباب الثاني منه على عدة مواد، توضح الحقوق السياسية، وآليات وأدوات حمايتها، وضمانات هامة لعدم انتهاكها.

إلا أن هذه المنظومة قد تعرضت لعدة انتكاسات داخلية، كان من أبرزها حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، الذي عطل معظم الحقوق السياسية، والعبث بمبدأ سيادة القانون من خلال اختراقه لهذه الحقوق في أكثر من زاوية، سواء حق عقد الاجتماعات العامة، أو الحق بالترشح والترشيح للانتخابات، وغيرها من الحقوق التي كفلتها المنظومة القانونية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تراجع في منظومة الحقوق والحريات العامة المرتبطة بالمشاركة الشعبية وحق المواطن في التعبير عن رأيه دون تقييد، وغيرها من الحقوق السياسية.

وعلى الرغم من وجود بيئة قانونية مواتية للمحاسبة، وإن كانت غير مكتملة أو يعترضها عيوب أو نقص في جزء منها أو غيابها، أو حتى قصور فيها، كغياب قانون ناظم للأحزاب السياسية، أو وجود قيود أو خروقات قانونية وغير دستورية في قانون الاجتماعات العامة، وغيرها من القوانين الذي يشكل وجودها تكامل الرزمة التشريعية الخاصة بممارسة هذه الحقوق. إلا أن غياب المؤسسة التشريعية والمؤسسات الرقابية أثر على موضوع المساءلة والمحاسبة.

وعودة إلى المتغيرات على الساحة الفلسطينية، فقد اعترها عددا من الأحداث المتلاحقة التي أثرت وستؤثر على منظومة الحقوق السياسية، لعل من أهمها توقيع عدد من المواثيق الدولية من بينها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي بدورها تفرض عدداً من الالتزامات والتبعات، أبرزها الجوانب القانونية والمتمثلة بضرورة موائمة التشريعات الفلسطينية مع هذه المواثيق، هذا من جانب. ومن جانب آخر كان هناك متغيرات أخرى على الصعيد السياسي، تمثل في انتهاء ملف الانقسام السياسي وعودة وحدانية المؤسسات الرسمية، ووضع جداول زمنية لبعض المعالجات السياسية والقانونية من قبل حكومة الوفاق الوطني، وعل أهمها ملف الانتخابات، والأحزاب السياسية، المعالجات الوظيفية والمؤسسية، والتي قد تحتاج إلى دراسات متخصصة لإلقاء الضوء على مساحات معتمة تخللتها فترة الانقسام السياسي.

وعطفاً على ما تقدم، سيعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت ومن خلال وحدة المساندة وضمن مشروعها البحثي السنوي في سنته الثالثة، والمندرج ضمن عنوان (القانون والسياسة) لهذا العام على اعداد دراسات بحثية بهدف الوقوف على التنظيم القانوني للحقوق السياسية في المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية، وبيان واقع هذه الحقوق، وما أفرزته حالة الانقسام السياسي عليها، وبالتوازي مع انضمام فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات الدولية واكتمال ملف المصالحة الفلسطينية وما يفرضه من معالجات، للخروج بتوصيات محددة وواضحة حول الموضوعات التي سيتم تناولها.

## هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة حالة حقوق الانسان والحريات العامة في فلسطين، وعلى وجه الخصوص الحقوق السياسية، وذلك ببيان التطور التاريخي والسياسي والاجتماعي لهذا النوع من الحقوق، وكيفية تنظيمها في المواثيق الدولية والمنظومة الداخلية وبعض الدول المقارنة، كما تهدف إلى دراسة الحقوق السياسية في ظل المتغيرات التي حصلت على الصعيد الفلسطيني، للوقوف على الممارسة العملية لهذه الحقوق، وطبيعة الانتهاكات التي تعرضت لها، والحلول الممكنة لتعزيزها وتفعيلها في المنظومة القانونية الفلسطينية، سواء على صعيد تطوير المنظومة القانونية ومراجعتها أو على صعيد تعزيز وتفعيل الدور المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية الضالعة في هذا المجال، والخروج بتوصيات محددة تسهم في تطوير البيئة القانونية والواقعية لهذه المنظومة.

## • المحاور والموضوعات الرئيسية المقترحة في الدراسة:

### المحور الأول: الحقوق السياسية في ضوء المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية

في هذا المحور سيتم التطرق إلى مفهوم الحقوق السياسية وتطورها التاريخي وإطارها الفلسفي، بالإضافة إلى تناول التنظيم القانوني للحقوق السياسية بشكل عام، وذلك ببيان المواثيق الدولية والإقليمية النازمة لهذه الحقوق، كما سيتناول الإطار القانوني الناظم للحقوق السياسية في المنظومة الفلسطينية، بهدف معرفة مدى انسجامها مع المواثيق الدولية والإقليمية، وبيان مدى فعالية النصوص القانونية الواردة في المنظومة القانونية الفلسطينية في توفير الحماية للحقوق السياسية، ومدى التزام دولة فلسطين بهذه المواثيق الدولية والإقليمية. كما سيتناول هذا المحور نماذج بعض من الدول العربية والأجنبية في النص على هذا النوع من الحقوق، ومقارنتها بالمنظومة القانونية الفلسطينية.

### الموضوعات المقترحة في هذا المجال:

- حقوق الإنسان السياسية: المفهوم والتطور التاريخي والإطار الفلسفي.
- التنظيم القانوني للحقوق السياسية في ضوء المواثيق الدولية والإقليمية.
- الإطار القانوني الناظم للحقوق السياسية في المنظومة التشريعية الفلسطينية.
- التنظيم القانوني للحقوق السياسية في الدول العربية. (نماذج من الدول العربية بعد الثورة)
- التنظيم القانوني للحقوق السياسية في الدول الأجنبية (النماذج الأوروبية).
- الضمانات الدستورية للحقوق السياسية ومدى توافقها مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان.

### المحور الثاني: حق تشكيل الأحزاب وتكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات العامة

يأتي هذا المحور للتركيز على حق تشكيل الأحزاب وتكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات العامة، من خلال مراجعة الإطار القانوني الناظم لهم، وأثر الانقسام السياسي الفلسطيني عليها، وتبعات المصالحة الفلسطينية

وانضمام فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية ذات العلاقة، كما سيتم التعرّيج في هذا المحور على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تفعيل الرقابة على الاعتراف بالحقوق السياسية. إلى جانب قراءة مشاريع القوانين المعدة بخصوص هذه الحقوق في إطار المنظومة الفلسطينية والدولية.

### الموضوعات المقترحة في هذا المجال:

- حق تشكيل الأحزاب السياسية: القانون والممارسة.
- تمويل الأحزاب السياسية الفلسطينية: بين متطلبات التحرر وواقع الدولة.
- قراءة قانونية في مشروع قانون الأحزاب: أي قانون للأحزاب نريد؟
- التنظيم القانوني لحق تكوين الجمعيات وقراءة أثر الانقسام السياسي الفلسطيني.
- دور المؤسسات الرسمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز الحقوق السياسية.
- دور المجتمع المدني في تفعيل الحقوق السياسية.

### المحور الثالث: حق تقلد المناصب والوظائف العامة كحق من الحقوق السياسية

يأتي هذا المحور للتركيز على أحد الحقوق السياسية؛ وهو حق تقلد الوظائف العامة، حيث سيركز هذا المحور على بيان التنظيم القانوني لهذا الحق في المنظومة القانونية الفلسطينية، وإلقاء الضوء على واقع تقلد الوظائف العامة في فلسطين، وبيان مكامن الخلل في أداء القطاع العام الفلسطيني في هذا المجال، بالإضافة إلى بيان أثر الانقسام السياسي الفلسطيني وأثر التجاذبات السياسية على هذا الحق، والتطرق إلى الأسباب التي قد تؤدي إلى التمييز في الوظيفة العامة في فلسطين، وهل للون الحزبي أثر عليها، ومن ثم التعرّيج على المعالجات الممكنة للجوانب الوظيفية والمؤسسات بعد المصالحة الفلسطينية.

### الموضوعات المقترحة في هذا المجال:

- الحق في تقلد الوظائف العامة: إطار مرجعي.
- التمييز في الوظيفة العامة والتجاذبات السياسية.
- الولاية الانتخابية بين ضوابط القانون وكواليس السياسة.

### المحور الرابع: النظام الانتخابي في فلسطين

يأتي هذا المحور ليلقي الضوء على النظام الانتخابي في فلسطين، وذلك من خلال مراجعة قانونية للقوانين الناظمة لحق الانتخاب في فلسطين، بالإضافة إلى التطرق إلى العديد من القراءات في التشريعات المتعلقة بهذا المجال.

### الموضوعات المقترحة في هذا المجال:

- مراجعة قانونية للقوانين الناظمة لحق الانتخاب في فلسطين.
- النظام الانتخابي في فلسطين: نقد وتقييم.
- مدى فعالية نظام الكوتا الخاصة بالمرأة في تعزيز المشاركة السياسية: قراءة في التشريعات.

### المنهجية المستخدمة:

ينبغي أن تتبع الأوراق المناهج العلمية في البحث والتوثيق المتوافق عليها عالميًا والمنهج المقارن بحسب مقتضيات الدراسة، مع التركيز على الواقع العملي من خلال إجراء مقابلات ميدانية مع المؤسسات ذات العلاقة والخبراء في هذا المجال، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

### ملاحظة عامة:

- الرجاء إرسال ملخص لا يزيد عن صفحتين للموضوع المستهدف خلال أسبوعين من تاريخ الدعوة.
  - التاريخ المتوقع لتسليم المسودة الأولى هو 2014/8/31، حيث سيتم مراجعة البحث من قبل لجنة علمية حتى تاريخ 2014/9/30، على أن يكون تسليم المسودة النهائية بعد المراجعة بتاريخ 2014/10/20.
  - عدد الصفحات المتوقع (30-40 صفحة) بواقع (7,500 - 10,000 كلمة).
  - نشجع الباحثين على اقتراح موضوعات أو عناوين إضافية للبحث لم ترد لذهن الفريق العامل على الدراسة، أو معالجة المسائل المطروحة أعلاه من زوايا يرونها مناسبة تأتي ضمن إطار ومفاهيم الدراسة.
  - إن الموضوعات المذكورة أعلاه ضمن المحاور، هي عبارة عن مقترحات أولية من قبل فريق البحث، وليس بالضرورة التقيد بها.
  - إن معهد الحقوق في جامعة بيرزيت غير ملزم بنشر الدراسات غير المستوفية للمنهجية العلمية من حيث الشكل والمضمون.
  - سيتم نشر هذه الدراسة البحثية، ضمن أوراق بحثية منفصلة في كتاب يصدر عن معهد الحقوق مع نهاية العام 2014.
  - سيتم عرض نتائج الدراسات بشكل موسع في مؤتمر يعقد لهذا الغرض.
  - لمزيد من المعلومات يرجى التواصل معنا على- هاتف: 022982009. فاكس: 022982137.
- Email: [malawni@birzeit.edu](mailto:malawni@birzeit.edu)